

هل تشهر واشنطن سلاح العقوبات في وجه أديس أبابا

مضي إثيوبيا في ملء سد النهضة يجرج إدارة ترامب

إسرائيل تتهيا لرد من حزب الله

تل أبيب - عزز الجيش الإسرائيلي الخميس قواته على الحدود الشمالية، فيما بدا أنها خطوة احترازية لأي هجوم قد يشنه حزب الله ردا على مقتل أحد عناصره في وقت سابق بقصف جوي يعتقد أنه إسرائيلي في سوريا.

وقال الجيش الإسرائيلي "نظرا لتقييم الوضع الذي يجري في الجيش، تقرر إرسال تعزيزين معينين بقوات مشاة إلى القيادة الشمالية العسكرية". ولم يبدل الجيش بمزيد من التفاصيل عن هذا القرار.

وأوضحت صحيفة "جرزاليم بوست" الإسرائيلية في وقت لاحق أن القرار جاء بعد إعلان حزب الله اللبناني عبر قناة المنار التابعة له مقتل أحد أعضائه في هجوم جوي منسوب لإسرائيل، في العاصمة السورية دمشق مساء الإثنين.

وعادة لا يعلن حزب الله عن سقوط قتلى له في سوريا، وهذا ما قد يكون السبب خلف استنفار إسرائيل على الحدود، حيث تتوجس من أن تكون هذه الخطوة مقدمة لرد من الحزب على غرار ما جرى قبل أشهر حينما قتل عنصران للحزب في سوريا بقصف جوي يعتقد أن إسرائيل تفق خلفه.

ويقول مراقبون إن الوضع المتوتر في المنطقة وشعور حزب الله بأن الدائرة بدأت تضيق من حوله ومن حول حليفته إيران قد يدفعه للمغامرة بحرب مع إسرائيل، ومن الواضح أن الدوائر الإسرائيلية تأخذ هذا الوضع على محمل الجد.

والغنى الجيش الإسرائيلي في وقت سابق ترميزا عسكريا واسع النطاق كان من المقرر أن يجريه على الحدود الشمالية، وقالت القناة (2) الخاصة، مساء الأربعاء، إن الجيش الإسرائيلي رفع حالة التأهب بعد تهديد حزب الله بالرد على مقتل أحد عناصره في قصف بمحيط مطار دمشق الدولي الإثنين.

وفي هذا الإطار، قرر الجيش إلغاء التمرين الذي كان من المقرر إجراؤه بالحدود الشمالية، "لمنع التصعيد وتقليل خطر الاحتكاك في المنطقة".

وقالت القناة إن حزب الله نشر مقطعا مصورا يظهر فيه خلية تابعة له تستعد لاطلاق النار، وأوضحت القناة "في الماضي، عندما أطلق حزب الله تهديدات نفذها، مثل إطلاق قذائف مضادة للدروع قبل عام على قرية أفيهيم".

وكان النظام السوري أعلن أنه تصدى مساء الإثنين لهجوم صاروخي إسرائيلي قرب دمشق، أسفر عن إصابة 7 من جنوده.

ونفذت إسرائيل خلال السنوات الماضية المئات من الهجمات الجوية على أهداف في سوريا بينها أهداف تابعة لحزب الله الذي لم يرد عليها إلا في ما ندر.



واشنطن تدفع باتجاه اتفاق نهائي بشأن السد

في وقت سابق، إلى أن يبلده يمكنها استخدام القوة العسكرية لوقف المشروع. ونوهت المجلة إلى أن مشاركة الولايات المتحدة في المحادثات الرباعية حول السد في وقت سابق من العام الجاري، بقيادة وزارة الخزانة، ساعدت على دفع المحادثات إلى الأمام. ونقلت عن مسؤولين اثنين في إدارة ترامب، لم تكشف عن هويتهم، قولهما إن المفاوضات الأمريكية "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

وأردف أحد المسؤولين "المجهود الكبير الذي قامت به مصر وإثيوبيا والسودان على مدى الأشهر التسعة الماضية (في المفاوضات) يظهر أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن إذا كان هناك التزام بين الجميع للقيام بذلك".

ويرى مراقبون أن الإدارة الأمريكية وإن كانت تتحفظ على الخطوات الإثيوبية بيد أنه من غير المرجح أن تقدم على فرض عقوبات مشددة على أديس أبابا من شأنها أن تدفع الأخيرة إلى

ولا تبدو مصر التي التزمت الصمت حيال الإعلان الإثيوبي مقتنعة بالتجربيرات الإثيوبية حول أن الأمطار خلف ملء السد في مرحلته الأولى حيث ترى أن أديس أبابا كان بإمكانها فتح بوابات الخزان لمرور المياه الزائدة.

وفي النهاية، شدد المتحدث باسم وزارة الخزانة، لم تتم تسميته، على أن واشنطن تعمل "كوسيط محايد". وقال "كان ولا يزال الهدف الوحيد للحكومة الأمريكية، هو مساعدة مصر وإثيوبيا والسودان على التوصل إلى اتفاقية عادلة بشأن ملء وتشغيل السد الذي يرتبط بمصالح البلدان الثلاثة".

وحسب المجلة، أصبح السد الضخم الذي يعد أكبر سد في أفريقيا "مصدرا للتوترات الجيوسياسية بين مصر وإثيوبيا"، لافتة إلى إشارة السيسي،

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

وإلى إعلان الإثيوبي مقتنعة بالتجربيرات الإثيوبية حول أن الأمطار خلف ملء السد في مرحلته الأولى حيث ترى أن أديس أبابا كان بإمكانها فتح بوابات الخزان لمرور المياه الزائدة.

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

والمصريين الأمريكيين "وضعا الأساس لاتفاق نهائي".

مسؤولون أميركيون يتحدثون عن إمكانية فرض عقوبات على أديس أبابا لإجبارها على تقديم تنازلات لتسهيل التوصل إلى توافقات مع كل من مصر والسودان في أزمة سد النهضة، بيد أن كثيرين يشككون في أن تذهب واشنطن بعيدا في هذا الأمر.

واشنطن - كشف مسؤولون بالإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة تبحث فرض عقوبات على إثيوبيا بسبب موقفها من سد النهضة لإسباميا بعد إقدام أديس أبابا على خطوة ملء الخزان، بحجب بعض المساعدات عنها.

وتبدي الولايات المتحدة انزعاجا من التمشي الإثيوبي في التعاطي مع هواجس دول المصب لاسيما مصر، وعدم إبداء أديس أبابا أي جدية في التعاطي مع الوساطة الأمريكية التي جرت بطلب من القاهرة، وتم خلالها التوصل إلى اتفاق أولي في فبراير الماضي حول قواعد ملء السد وتشغيله قبل أن تراجع الحكومة الإثيوبية وتتخفظ على التوقيع عليه.

ونقلت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية عن ستة مسؤولين ومساعدين في الكونغرس مطلعين على قضية سد النهضة، قولهم إن إدارة دونالد ترامب "تدرس فرض العقوبات على خلفية موقف أديس أبابا تجاه مشروع سد النهضة والذي أدى إلى توتر شديد لعلاقتها مع دولتي المصب السودان ومصر".

وأضاف العديد من المسؤولين أن إدارة ترامب يمكن أن تمضي قدما في خفض المساعدات لإثيوبيا إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود آخر ولم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق نهائي.

وأعلنت إثيوبيا الثلاثاء الماضي عن "ملء سد النهضة في مرحلته الأولى"، رغم الدعوات من جهات مختلفة في مقدمتها مصر، إلا تبادر بأي خطوة في هذا الاتجاه حتى التوصل لاتفاق بخصوصه.

وقال مكتب رئيس الوزراء أبي أحمد، في بيان "أصبح من الواضح على مدى الأسبوعين الماضيين، في موسم الأمطار، أن عملية ملء سد النهضة في السنة الأولى قد تحققت".

ولم يحدد البيان حجم المياه التي تم تخزينها في الخزان، أو إذا كان هدف العام الأول تم تحقيقه من طريق عملي "طبيعية" ناجمة عن الأمطار أو عن خطوات اصطناعية أخرى لتسريع الملء.

حسابات القوى المدنية المتعارضة تستنزف حكومة حمدوك

وأكد أستاذ العلوم السياسية بمرکز الدراسات الدولية في الخرطوم، الرشيد محمد إبراهيم، أن الارتكاز على التوازنات في تعيين الولاة يشكك في نزاهة الانتخابات المقبلة، ووجود شخصيات حزبية على رأس الولايات قد يكون في صالح قوى على حساب أخرى، وهو ما يترجم ردة الفعل العنيفة داخل الولايات.

وأوضح "العرب"، أن طريقة اختيار الولاة تؤدي إلى زيادة الاستقطاب، والقوى المدنية خالفت ميثاق الحرية والتغيير الذي حظي بموافقة الشارع بعد أن تجاهلت تعيين الكفاءات وتفرغت للمحاصصات بينها، ما يشكل هاجسا للمواطنين الذين يتخوفون من اندلاع أعمال عنف قد تصعب السيطرة عليها.

وأشار إلى أن غالبية الولايات تعاني أوضاعا هشة وتعيش في وقت اللاسلم واللاحرب، ومتوقع أن يواجه المدنيون صعوبات جملة في التعامل مع الأوضاع الأمنية التي قد تنفجر بين عشية وضحاها، إلى جانب أن السودان كان من الممكن أن يستفيد من الأسماء ذات الكفاءات العلمية في مواقع أفضل بالمركز، بدلا من الرج بهم في مشكلات الأطراف المعقدة.

وتواجه الحكومة أزمة تلوح في الأفق بولايتي كسلا والقضارف، اللتين تشهدان اشتباكات قبلية متقطعة في إقليم شرق السودان، مع اعتراض المكونات الأهلية هناك على الشخصيات التي اختارها حمدوك للولايتين دون أخذ رأي مكونات الإقليم، وأعلن المجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات المستقلة التصعيد الثوري في كل محليات ولايات الإقليم، والدخول في اعتصام مفتوح بدءا من الجمعة.

متجزرة في الهامش وتصعب مهمة التوافق بين جميع الأطراف. وأضاف لـ"العرب"، أن القوى المحسوبة على تحالف الحرية والتغيير أصبحت ممثلة في ولايات الهامش، وأن الاعتراضات الحالية بسبب توزيع التركة، لأن بعض القوى وجدت أن تمثيلها لا يزال ضعيفا ولا يرقى إلى وزنها السياسي، وهذه الأحزاب تستهدف الحصول على قدر أكبر من التمثيل في الموجة الثانية من المحاصصة.

ولفت ويدي إلى أن التشكيل الحالي جاء بعد أن أرسلت التكتلات الرئيسية داخل الحرية والتغيير بقوائمها إلى رئيس الحكومة، إلى جانب قوائم أخرى

طريق إزاحة فلول البشير من مؤسسات الحكم، وتضييق الخناق على القوى والحركات المحسوبة عليه، والتي تقاعست عن أداء مهامها في ولايات الهامش مع تصاعد الاشتباكات القبلية والاعتداءات المسلحة على المزارعين من مسلحين نشطوا في تلك المناطق وتوالي الاعتصامات التي تطالب بتصحيح الأوضاع.

وقال المحلل السياسي، الفاتح ويدي، إن التوافق حول الملفات المرتبطة بفترة الانتقال أضحى صعبا لتباين المواقف، وأن الحكومة تحاول الوصول إلى أفضل الحلول بما يخفف من الضغوط التي تتعرض لها من الشارع، بجانب أن المشكلات القبلية

مع المواطنين، والحفاظ على تمثيل سياسي لبعض الولاة المحسوبين على أحزاب نشطت مع ثورة ديسمبر التي أطاحت بنظام عمر البشير.

وفقا للوثيقة الدستورية، بعد تعيين الولاة من سلطة رئيس الوزراء، على أن يعتمدهم مجلس السيادة، غير أن رئيس الوزراء دخل في مشاورات مطولة مع قوى الحرية والتغيير وحزبي الأمة القومي والمؤتمر السوداني، للاتفاق على الأسماء المرشحة قبل الإعلان عنها بشكل نهائي.

وكانت هذه الخطوة أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين الذين شاركوا في الاحتجاجات ضد الرئيس السابق عمر البشير، وبموجبها يحل المحافظون المدنيون البالغ عددهم (18) محل العسكريين الذين كانوا يديرون شؤون الولايات خلال الفترة التي أعقبت التغيير.

واعتبر حمدوك خلال مؤتمر صحفي، عقده مساء الأربعاء، تعيين الولاة المدنيين بداية للتغيير الفعلي، مؤكدا اعتماده على الترشيحات المقدمة من تحالف قوى الحرية والتغيير.

وعين حمدوك سيدتين في منصب الوالي، وهما أمال عز الدين عثمان في منصب والي ولاية الشمالية، وأمنة أحمد المكي لولاية نهر النيل، وهو أمر مثار جدل في السودان بين قوى ترى أن العدد ضئيل ويشكل تكريسا لتهميش دور المرأة ومشاركتها، وبين آخرين شدوا على أن الأوضاع الأمنية والقبلية لا تسمح أصلا بوجود السيدات. ويعد تعيين حكام الولايات خطوة جديدة على

مع المواطنين، والحفاظ على تمثيل سياسي لبعض الولاة المحسوبين على أحزاب نشطت مع ثورة ديسمبر التي أطاحت بنظام عمر البشير.

وفقا للوثيقة الدستورية، بعد تعيين الولاة من سلطة رئيس الوزراء، على أن يعتمدهم مجلس السيادة، غير أن رئيس الوزراء دخل في مشاورات مطولة مع قوى الحرية والتغيير وحزبي الأمة القومي والمؤتمر السوداني، للاتفاق على الأسماء المرشحة قبل الإعلان عنها بشكل نهائي.

وكانت هذه الخطوة أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين الذين شاركوا في الاحتجاجات ضد الرئيس السابق عمر البشير، وبموجبها يحل المحافظون المدنيون البالغ عددهم (18) محل العسكريين الذين كانوا يديرون شؤون الولايات خلال الفترة التي أعقبت التغيير.

واعتبر حمدوك خلال مؤتمر صحفي، عقده مساء الأربعاء، تعيين الولاة المدنيين بداية للتغيير الفعلي، مؤكدا اعتماده على الترشيحات المقدمة من تحالف قوى الحرية والتغيير.

وعين حمدوك سيدتين في منصب الوالي، وهما أمال عز الدين عثمان في منصب والي ولاية الشمالية، وأمنة أحمد المكي لولاية نهر النيل، وهو أمر مثار جدل في السودان بين قوى ترى أن العدد ضئيل ويشكل تكريسا لتهميش دور المرأة ومشاركتها، وبين آخرين شدوا على أن الأوضاع الأمنية والقبلية لا تسمح أصلا بوجود السيدات. ويعد تعيين حكام الولايات خطوة جديدة على

مع المواطنين، والحفاظ على تمثيل سياسي لبعض الولاة المحسوبين على أحزاب نشطت مع ثورة ديسمبر التي أطاحت بنظام عمر البشير.

وفقا للوثيقة الدستورية، بعد تعيين الولاة من سلطة رئيس الوزراء، على أن يعتمدهم مجلس السيادة، غير أن رئيس الوزراء دخل في مشاورات مطولة مع قوى الحرية والتغيير وحزبي الأمة القومي والمؤتمر السوداني، للاتفاق على الأسماء المرشحة قبل الإعلان عنها بشكل نهائي.

وكانت هذه الخطوة أحد المطالب الرئيسية للمتظاهرين الذين شاركوا في الاحتجاجات ضد الرئيس السابق عمر البشير، وبموجبها يحل المحافظون المدنيون البالغ عددهم (18) محل العسكريين الذين كانوا يديرون شؤون الولايات خلال الفترة التي أعقبت التغيير.

واعتبر حمدوك خلال مؤتمر صحفي، عقده مساء الأربعاء، تعيين الولاة المدنيين بداية للتغيير الفعلي، مؤكدا اعتماده على الترشيحات المقدمة من تحالف قوى الحرية والتغيير.

وعين حمدوك سيدتين في منصب الوالي، وهما أمال عز الدين عثمان في منصب والي ولاية الشمالية، وأمنة أحمد المكي لولاية نهر النيل، وهو أمر مثار جدل في السودان بين قوى ترى أن العدد ضئيل ويشكل تكريسا لتهميش دور المرأة ومشاركتها، وبين آخرين شدوا على أن الأوضاع الأمنية والقبلية لا تسمح أصلا بوجود السيدات. ويعد تعيين حكام الولايات خطوة جديدة على



الفاتح ويدي

بعض القوى وجدت أن تمثيلها لا يرقى إلى وزنها السياسي



بين الاستجابة لمقتضيات المرحلة وتطلعات أقطاب السلطة